نظام الإدارة البيئية للمؤسسات الاقتصادية مطلب جوهري للموازنة بين الأداء البيئي والاقتصادي لها

حليمة بن دريس

أستاذة محاضرة قسم – أ – كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس–

الملخص: تعتبر حماية البيئة من ضمن الأولويات التي تضعها المؤسسات في سياستها الاقتصادية، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة مع زيادة التشريع البيئي وتنامي الوعي لدى المستهلك، الأمر الذي قد يؤثر على مصير هذه المؤسسة ومن ثمة أصبح الاعتبار البيئي ضرورة لا بد منها لمواجهة حدة المنافسة، وضمان استمرار المؤسسة وبقائها. ومن هذا المنطلق تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين سلوكها البيئي من خلال إدراج نظام الإدارة البيئية في إستراتيجيتها التسييرية. وتعرف الإدارة البيئية على أنها مجموعة الإجراءات والخطوات التي تتخذها المؤسسة بهدف تقييم أثر نشاطها أو منتوجاتها أو خدماتها أو كلاهما على البيئة، وذلك بهدف إنشاء النظام الإداري الذي سيعمل على تقليل هذا الأثر عبر الزمن. إن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية لا يحسن أدائها البيئي فقط بل يحقق لها عدة مكاسب تجارية واقتصادية إلى جانب المكاسب البيئية، من خلال زيادة تنافسية المؤسسة في الأسواق لاسيما في الأسواق التي تفرض قيودا بيئية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة البيئية – إيزو 14000– الأداء البيئي.

Résumé: La protection de l'environnement est considérée comme l'une des priorités que les Entreprises mettent dans leur système économique, une protection imposé par les besoins du développement durable. Surtout avec l'augmentation de la législation environnementale et l'augmentation de la prise de conscience du « consommateur à ce sujet qui peut affecter le destin de cette entreprise, comme résultat, la considération des questions d'environnement est devenu une Nécessité pour faire face à la concurrence et assure la progression de la société.

De ce point, les entreprises économiques cherchent à améliorer leur comportement environnemental. En insérant le système de gestion de l'environnement dans leur stratégies de gestion de l'environnement, celle-ci est définie comme un ensemble des procédures et des étapes que l'entreprise fait pour évaluer les effets de Ses activités, produits ou services ou les deux dans l'environnement dans l'ordre d'établir un système de gestion qui diminue ces effets à travers le temps . L'application de ce système dans l'administration économique, non seulement améliore sa performance environnementale, mais aussi. Atteindre plusieurs gains économiques, commerciaux en plus des gains l'environnementale, en la concurrence entre les entreprises sur les marchés en particulier sur les marchés qui ont obligé ce système environnemental.

Mots-clés: la gestion environnementale- ISO 14000- performance environnemental.

Abstract : Protecting the environments is considered as one from the basics that the enterprises care about in its economic system, That for the requirements of the sustainable development. Especially with the augmentation of the environmental legislation And the increase of the consumer's awareness about it which may affect the foundation, as result, considering the environment issues became a

Necessity To face the competition And ensures the progress of the company .from this point, the economic enterprises seek to improve their environmental behaviors. By insert the environmental management system in It's strategies The environmental management is defined as a set of procedures and steps that the company make to evaluate the effects of Its Activities , products or services Or both In the environment n order to establish a management system which decrease that effects.

Applying such system in the economic administration not only improves Its environmental performance but also. Achieve several economic, commercial and even environmental gains, through decreasing the competition between the enterprises in the markets especially in the markets that obliged such environmental system.

Keywords: environmental management - ISO14000- environmental performance.

مقدمة

تتوطن في الجزائر أنشطة اقتصادية معروفة بحجم تلويثها للبيئة كالصناعات البترولية وصناعات الاسمنت والأسمدة وغيرها، هذه النشاطات لها تأثير سلبي ومباشر على الصحة العامة وعلى المحيط. ولأن حماية البيئة أصبحت من أولويات الاهتمام العالمي فكان ولا بد للمؤسسات الاقتصادية أن تتماشى مع هذه الاهتمام وتدرج حماية البيئة ضمن أولوياتها الإستراتيجية. ومن هذا المنطلق كان لنظم الإدارة البيئية الدور في ترشيد وتوجيه المؤسسات نحو تحسين أدائها البيئي، وأدى تطبيق الأنظمة البيئية إلى تحقيق وفرات في تكاليف الطاقة والمياه والمواد الأولية ومكاسب اقتصادية أخرى.

وتبعا لذلك يدرس هذا الموضوع أهمية نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية من خلال البحث في مدى تحقيقها للمكاسب البيئية والاقتصادية، وما مكانتها في الإستراتيجية التسييرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

تتضمن هذه الدراسة محورين:

المحور الأول: مفهوم نظام الإدارة البيئية، دوافع تطبيقها وآليات تفعيلها في المؤسسات الاقتصادية.

المحور الثاني: الإدارة البيئية أداة لتحقيق الميزة التنافسية وما مكانتها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المحور الأول : مفهوم نظام الإدارة البيئية،دوافع تطبيقها وآليات تفعيلها

تعتبر المؤسسات الصناعية أكبر مساهم في التلوث البيئي نتيجة الاستهلاك العشوائي للموارد الطبيعية بالإضافة إلى الانبعاثات الغازية والنفايات التي تطرح من هذه المؤسسات. ولأن حماية البيئة تعتبر من أهم قضايا الساعة وطنيا ودوليا ظهر ما يسمى بالإدارة البيئية كأسلوب حديث لتسيير المؤسسات الاقتصادية والحد من أضرارها البيئية، وأضحى نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية يعكس مفاهيم حماية البيئة واستدامتها. من هذا المنطلق سيتم تحديد الإطار المفاهيمي لنظام الإدارة البيئية (أولا)، ثم دوافع تطبيقها وآليات تفعيلها (ثانيا).

أولا: الإطار المفاهيمي لنظام الإدارة البيئة

يعتبر مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 المرجع التاريخي لنظم الإدارة البيئية فهو أول المؤتمرات التي اهتمت بالقضايا البيئية، حيث تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسة والبيئة، وتبلور هذا الارتباط في تقرير برونتلاند لسنة 1987 وأهم ما جاء به هذا الأخير هو التنمية المستدامة، وفي عام 1992 تم عقد

مؤتمر الأرض بريو ديجانيرو لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة وعرف هذا المؤتمر الإدارة البيئية على أنها التعرف الصحيح على الموارد المتاحة والتخطيط السليم لاستغلالها مع الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية للدولة والحفظ على صحة أفراد المجتمع في جميع الأعمال، كما تحقق هذه الإدارة الإنتاج الأنظف والحد من التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية[1].

ولأن الإدارة البيئية من المفاهيم الحديثة فقد حظيت بتعريفات كثيرة من الباحثين والمنظمات فجاء في أحد التعاريف الفقهية[2] للإدارة البيئية على أنها: "مجموعة من الإجراءات الموثقة والمهيكلة والقابلة للتحقق منها، تأخذ صيغة المراحل المتعددة والمتكاملة وتعالج كل الأمور بدءا من الإدارة وممارسة العمل إلى التقنيات والرعاية القانونية والتي تم وضعها لتلبية وإدامة وتحسين مستوى السياسات البيئية و أهداف المنظمة". وعرفها فقه أخر[3]على أنها: " تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة ".

وعرفت المنظمة العالمية للتقييس " الايزو " نظام الإدارة البيئية على أنه: "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيطية والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها". وعرفت ذات المنظمة الأداء البيئي على أنه " النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة[4] ".

وتتعدد نظم الإدارة البيئية على مستوى الوحدات والمنشآت وتتكون عادة من مجموعة من المعايير والمقاييس من أشهرها المواصفة القياسية العالمية إيزو 14000، وتعرف هذه المواصفة بأنها: "مجموعة الموصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي، وغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية

[1] سامية جلال، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، طبعة 2005، ص03.

[2] رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والايزو14000، دار الرضا، دمشق، طبعة 2001، ص32 وما يليها.

[3] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات يومي 8 و9 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 134.

[4] عبد الرحمان العايب وبقة شريف، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية، حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مقال منشور على الانترنت، ص 83.

فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة كما تسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية و الاقتصادية[5].

يقوم نظام الإدارة البيئية iso14000 بشكل عام على أساليب الإدارة التقليدية، والتي تقوم على التخطيط ثم التنفيذ من خلال ألبات مختلفة لتحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس، ثم تقويم الأداء أثناء التنفيذ.

ثانيا: دوافع تبني الإدارة البيئية من قبل المؤسسات الاقتصادية وآليات تفعيلها

خلق التلوث الذي تطرحه المؤسسات الصناعية مشاكل لهذه تجاه قوانين حماية الأخيرة البيئة ومشاكل ذات بعد اقتصادي تجاه المتعاملين معها في ظل زيادة الاهتمام العالمي بالمنتوجات البيئية، فكانت نظم الإدارة البيئية الإستراتيجية الأفضل للمؤسسة للتوفيق بين المكاسب البيئية والاقتصادية لها.

أ- دوافع تبني الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية

أصبح تبني نظام الإدارة البيئية مطلبا جوهريا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، فزيادة الضغوط من قبل التشريعات البيئية المتلاحقة، وكذا من مختلف فئات المجتمع قد غيرت من أسلوب الأعمال، فالمستهلكون والعملاء وحملة الأسهم أصبحوا يطالبون بأن تكون المنتجات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية صديقة للبيئة ومن ثم فإنه من الضروري أن يكون توجه المؤسسة بيئيا واضحا من خلال إستراتيجيتها التسييرية. وعليه فإن تجسيد الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة يتم بوضع خطط وسياسات تشمل المراحل الإنتاجية كافة، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية و وصولا إلى المنتوج النهائي أخذين بعين الاعتبار كل من تقييم الآثار البيئية للمؤسسة والتكاليف البيئية الناجمة عن كيفية استخدام الموارد والطرق المتبعة للتحكم في التلوث. وفيما يلي أهم العوامل التي دفعت إلى تبني نظام الإدارة البيئية:

- ظهور فكرة التنمية المستدامة: يعتبر تقرير "بروتلاند" الشهير "مستقبلنا للجميع" لسنة 1987 المرجع الفكري لنظام الإدارة البيئية حيث اعتبر أن الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي للمؤسسة لا يتعارض مع توفير شروط حماية البيئة، بل إنهما مكملان لبعضهما البعض[6].

[5] محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة iso14000,iso 9000، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2006، ص 189.

[6] – راشي طارق، الاستخدام المتكامل للموصفات العالمية (الايزو) في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011، ص254

– تطور الوعي البيئي: ساهم تطور الوعي البيئي في تشكل جماعات بيئية ضاغطة على المنظمات ودفع هذه الأخيرة لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث وحماية البيئة، وأدركت تلك المنظمات أن تبني مواصفات دولية لأنظمة إدارة البيئة سيمكنها من التوافق مع التشريعات البيئية

– تطور التشريعات البيئية: شهدت التشريعات البيئية تطورا ملحوظا منذ سبعينات القرن الماضي كنتيجة لقرارات مؤتمر استكهولم لسنة 1972، فتم إصدار قوانين لحماية ومجالس لحماية البيئة. دفع هذا التطور ظهور نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية للتسهيل على هذه المؤسسات التوافق مع تلك التشريعات.

ب– آليات تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية

يتم تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية من خلال تحقيق أهداف الإنتاج في صيغته العالمية الجديدة وهو ما يعرف بالإنتاج الأنظف وهذا الأخير لا يكون إلا بآلية تقييم دورة حياة المنتوج البيئي في المؤسسة لينتهي بعملية العنونة البيئية للمنتوج وإدارة المخلفات.

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف على أنه: " تطبيق متواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتوجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة" يصحب عملية الإنتاج الأنظف دراسة لدورة حياة المنتوج في الإطار البيئي من خلال استخراج المواد الخام و نقلها و تخزينها ثم عمليات التصنيع في الوحدات الإنتاجية و استخدام المتنجات ثم إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة أمنة بيئيا، وتبع هذه السلسلة عملية العنونة البيئيـة وإدارة المخلفات، وهذه الأخيرة تعد من أشهر المعايير البيئية في مجال التجارة الدولية، ويقصد بها تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة عن غيره من المنتوجات الأخرى المدرجة ضمن نفس الفئة السلعية. أما إدارة المخلفات فتكون بمعالجة النفايات ومخلفات عن طريق ما يعرف بأسلوب "تسلسل إدارة النفايات "[7].

وعليه فالعمليات السالف ذكرها تمر عبر مراحل حددتها المنظمة العالمية للتقييس كمتطلبات لتفعيل نظام الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية ليسهل على هذه الأخيرة تطبيقها، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي[8]:

[7] موسى عبد الناصر و برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مقال منشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع ديسمبر 2008، ص 84

[8] خالد مصطفى قاسم، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2007 ص295.

– مرحلة وضع السياسة البيئية: والمقصود بهذه الأخيرة هو توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، والتي من خلاله يتحدد إطار عملها البيئي . ورسم السياسة البيئية يقع على عاتق الإدارة العليا في المؤسسة أين توضح مدى التزامها باحترامها للبيئة في كل عملياتها.

– مرحلة التخطيط: يتم من خلاله تحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية ثم تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها، وإعداد برنامج عمل لإنجازها.

– مرحلة التنفيذ: تتضمن هذه المرحلة تحديد الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية من خلال تحديد المهام والمسؤوليات، بالإضافة إلى رفع مهارات العمال الذين ينتج عن أعمالهم تأثيرات بيئية. أيضا يتم في هذه المرحلة توثيق نظام الإدارة البيئة كقاعدة بيانات مرجعية والرقابة عليها حتى تكون المؤسسة على استعداد للاستجابة للطوارئ.

– مرحلة إجراءات الفحص والتصحيح: تعمل هذه المرحلة في فحص مدى توافق نشاطات المؤسسة مع ما هو مخطط له في المجال البيئي مع القيام بالإجراءات التصحيحية في حالة عدم المطابقة.

– مرحلة المراجعة الإدارية: تعد المرحلة الأخيرة في مراحل الإدارة البيئية، تعمل هذه المرحلة على القيام بعملية المراجعة الدورية لضمان استمرار العمل بالمراحل السابقة ومدى الحاجة لتغيير السياسات والأهداف البيئية.

المحور الثاني: الإدارة البيئية أداة لتحقيق الميزة التنافسية أي مكانة لها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أصبح تبني نظام الإدارة البيئية من قبل المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا لضمان استمراريتها وتحسين أدائها الاقتصادي في ظل المزايا التنافسية التي يفرضها الانفتاح على السوق العالمي كما أن الحفاظ على البيئة هو في المصلحة الاقتصادية لهذه المؤسسة كون أن معظم عناصر إنتاجها هي من البيئة. من هذا المنطلق يدرس هذا المحور الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل تبني نظام الإدارة البيئية (أولا)، ومكانة الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (ثانيا).

أولا: الإدارة البيئية أداة لتحقيق الميزة التنافسية

إن التزام المؤسسة بمتطلبات الأداء والبيئي في ظل عالم تسوده المنافسة الشرسة بين المؤسسات تحتاج المؤسسة إلى الاعتماد على عدت إستراتيجيات من شأنها أن تحقق لها التفوق التنافسي وذلك من خلال تحسين جودة المنتوج وقبوله من قبل المستهلك بالإضافة إلى المحافظة على استدامتها. ومن هذا

المنطلق تعرف الميزة التنافسية على أنها" تمتع المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وذلك من خلال قيام هذه خفض التكلفة والكفاءة التسويقية الابتكار، وفرة الموارد المالية، التميز في الفكر الإداري، امتلاك الموارد البشرية المؤهلة"[9]، وذهب البعض الآخر إلى تعريف الميزة التنافسية بالقول " إن التنافسية تقترن بقدرة المنظمة على تحقيق منافع مضاعفة إلى منتوجاتها مما يحقق جذب للزبائن".[10]

فالميزة التنافسية للمؤسسة إذن تتوقف في القدرة على تعزيز الاستراتيجيات المجدية من حيث سعر السلعة والخدمات وإنتاجها وتصديرها في إطار الجهود الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية وهذا الأمر يتم بالاعتماد على نظام الإدارة البيئية بحيث تكون منتوجات المؤسسة تراعي رغبات المجتمع ولا تضر بالصحة العامة وتلتزم بشروط الصحة البيئية الأمر الذي من شأنه زيادة صادرات الدول وهكذا تكتسب المؤسسة شهرة وسمعة طيبة بسبب أن منتوجاتها متكيفة مع البيئة

وفقا لما سبق ذكره أصبحت العديد من المؤسسات اليوم تكيف منتوجاتها مع متطلبات حماية البيئة من أجل التقليل الآثار السلبية التي تقع على البيئة، فكل مؤسسة اقتصادية عليها العمل وفق معايير البيئة إيزو14000، وأن تكون منتوجاتها تتلائم مع هذه المعايير وهو ما يعتبر تحدي كبير أمام المؤسسات لزيادة تنافسيتها خاصة في تلك المنتوجات التي تقوم بتصديرها، ففي هذا المجال عمدت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي إلى منع كل المنتوجات التي لا تتلائم مع معايير البيئة أيزو 14000 من دخول أسواقها.

يؤدي تبني نظام الإدارة البيئية إلى تحقيق عدة مزايا للمؤسسة، إذ يعزز قدرتها التنافسية في عدة مجالات من أهمها:

أ- رفع الإنتاجية و تخفيض التكاليف: ترتبط التنافسية في الأسعار إلى حد كبير بالإنتاج، فكلما كان إنتاج المؤسسة أعلى وكانت تكاليفها أقل ستتمكن المؤسسة من تحديد الأسعار[11]، وفي هذا المجال تساعد الإدارة البيئية للمؤسسة على تخفيض تكاليفها وتساهم في زيادة الإنتاج من خلال تحقيق ترشيد استخدام الموارد وتقليل هدر الطاقة، تقليل نسبة العيوب في المنتوج بإتباع سياسة المنتوج الأنظف، خفض

[9] جمال الدين مرسي، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، منهج تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002، ص175.

[10] الشيخ الداودي، عائشة شتاتحة، الالتزام بمعايير الإدارة البيئية نحو تحقيق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر 2011، ص11.

[11] تحدد المؤسسة الأسعار إما أقل من منافسيها بقبول هامش أقل من الربح وبالمقابل زيادة في المبيعات، أو أن تبيع بنفس سعر البيع لدى المنافسين وتحقق بذلك هامش ربح أعلى. الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج مجال المحروقات في الدول العربية، ص11.

النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها وبالتالي خفض نفقات التخلص منها، انخفاض الأعباء المالية الناتجة عن الجزاءات المفروضة بسبب التلوث نظير التقليل من الآثار البيئية للنشاط الصناعي للمؤسسة والذي بدوره يؤدي تخفيض مصاريف التأمين والتعويضات عن الأضرار البيئية. كما يؤدي التزام المؤسسة بنظام الإدارة البيئية في الاستثمار في الرأس المال الثابت من خلال التركيز على التدابير الوقائية لأثار التلوث التي تؤدي إلى خفض الاستثمار في مستلزمات التدابير العلاجية من خلال استخدام المؤسسة لمواد ذات مخاطر بيئية أقل والذي سينتج عنه قلة الاستثمار في مستلزمات الوقاية من مخاطر المواد الأولية.

ب- تحقيق مزايا تسويقية: إن المؤسسة التي تنتج منتوجات بيئية وبإتباع تكنولوجيا نظيفة ومبادئ الإدارة غير الملوثة تزيد من سمعة المؤسسة ومن قوتها التنافسية في السوق ومن هنا يأتي دور العنونة البيئية لتبين الجوانب البيئية للمنتوج. كما تجدر الإشارة في هذا المجال أن التسجيل في المواصفة العالمي إيزو 14000 أصبح مطلبا ضروريا في العديد من الأسواق العالمية لاسيما الأوروبية و الأمريكية منها، مما جعل المؤسسات المتحصلة على المواصفة لديها أفضلية تنافسية في السوق العالمية.[12]

ج- تحسين الأداء الإداري: إن تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات يحقق جملة من المزايا والمحاسن في أداء الوظائف الإدارية في المؤسسة، ومن جملة هذه المحاسن والمزايا زيادة رضا العاملين في المؤسسة، إذ يؤدي إشراكهم في تنفيذ متطلبات الإدارة البيئية إلى زيادة وعيهم بأهمية البيئة، ويرفع من معنوياتهم مما ينعكس إيجابا على أدائهم الوظيفي. كما أن تطبيق نظام الإدارة البيئية للمؤسسة يجعل الإدارة تستفيد من مراجعة الأنظمة البيئية داخليا كآلية إدارية متميزة تساهم في التحسين المستمر لأداء المؤسسة.

ثانيا: مكانة الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها أصبح حتمية لكل الشعوب، لذلك جعلت الجزائر الاعتبارات البيئية في سياسة انفتاحها على اقتصاد السوق ضمن أولوياتها الوطنية، من حيث السياسة التشريعية أولا، وثانيا من حيث البرامج التمويلية للمؤسسات الاقتصادية لتفعيل مضامين الإدارة البيئية.

[12] تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الاقتصادية المتحصلة على مواصفة الايزو 14000 تساعدها هذه الأخيرة على الحصول على الشارة الأوروبية (CE) والتي تمنح من أجل الدخول إلى السوق الأوروبية، أنظر نجوى عبد الصمد طلال ومحمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات يومي 08 و09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 143.

1- السياسة التشريعية تجاه البيئة

أصبحت البيئة والتنمية المستدامة[13] في السنوات الأخير من المواضيع التي نالت الاهتمام الكبير من قبل الدولة الجزائرية، وترجم هذا الاهتمام من خلال جملة من القوانين البيئية أهمها القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها[14]، إذ نص هذا القانون على كيفية تصنيف النفايات وتثمينها من خلال إعادة رسكلتها والاستفادة منها، وأيضا نجد القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2000/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والغرض من هذا القانون هو عقلنة الأعمار وحماية الموارد الطبيعية من خلال التوفيق بين حماية الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل بناء السياسة التنموية في الجزائر وفق مضامين التنمية الشاملة والمستدامة جاء القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[15]، والذي يهدف إلى إدراج البعد البيئي ضمن مجالات التنمية لتكون مستدامة. ومن بين القوانين البيئية نجد أيضا القانون رقم 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة[16]، وأيضا القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[17]، وأيضا والقانون رقم 07-06 المؤرخ في2007/05/13 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وتنميتها[18]، وكذا القانون رقم 02-11 المؤرخ في2011/02/17 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة والذي يهدف إلى حماية التنوع البيولوجي[19].

إضافة إلى القوانين المذكورة أعلاه هناك جملة من المراسيم التنفيذية ذات الصلة نذكر منا المرسوم التنفيذي رقم 09-366 المؤرخ في 2009/10/20 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة على البيئة[20]،

[13] عرفها تقرير بروندتلاند على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وفي قمة ريو ديجانيرو للأرض عرفت التنمية المستدامة على أنها العيش ضمن القيود المحددة للأرض، والإبقاء على الاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية. بن دريس حليمة، مداخلة حول مكانة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية في إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني حول مكانة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات والمنظمات ضمن القانون الدولي والقانون الداخلي، مخبر حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة يومي 20 و21 أفريل 2015، ص05.

[14] المؤرخ في 12-12-2001 جريدة رسمية رقم 77 لسنة 2001.

[15] المؤرخ في 19-07-20 جريدة رسمية مؤرخة في 20جويلية 2003، العدد 43.

[16] جريدة رسمية مؤرخة في 27 جوان 2004، العدد 41.

[17] جريدة رسمية مؤرخة في 29 ديسمبر 2004، العدد84.

[18] جريدة رسمية مؤرخة في 31ماي 2007، العدد31.

[19] جريدة رسمية مؤرخة في 28 فبراير 2011، العدد 13.

[20] جريدة رسمية مؤرخة في 04نوفمبر 2009، العدد63.

والمرسوم التنفيذي رقم 06-02 المؤرخ في 2006/01/07 الذي يضبط القيمة القصوى ومستويات الإنذار ونوعية الهواء في حالة تلوث الجو[21].

2- الآليات التمويلية للبرامج البيئية في المؤسسات الاقتصادية

هناك جملة من الآليات التمويلية لمساعدة الشركات للتطبيق نظم الإدارة البيئية، منها برامج وطنية وأخرى برامج دولية.

1- البرامج الوطنية لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية

تم وضع جملة من الآليات التمويلية لمساعدة المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات صديقة للبيئة، ومن بين هذه الآليات إنشاء صندوق تحسين التنافسية الصناعية (FOPROCI) والذي تشرف عليه وزارة الصناعة، يقوم بتمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية ومن بين هذه البرامج البرنامج الوطني للتقييس[22] يعمل هذا البرنامج بتطوير تطبيق الموصفات القياسية العالمية وحث المؤسسات الاقتصادية على تطبيقها ومساعدتها في ذلك، وأهم هذه المواصفات الايزو 14000 المتعلقة بالإدارة البيئية[23].

كذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث(FEDEP) والذي تشرف عليه وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، يهتم هذا الصندوق بتهيئة المؤسسات الصناعية لتطبيق أنظمة الإدارة البيئية من خلال تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى إلى القضاء على التلوث أو التحكم فيه من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها، حصل هذا البرنامج على تمويله من مصدرين الأول خزينة الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والثاني من إيرادات الرسم الايكولوجي الذي أقره قانون المالية لسنة 2002[24].

كما يمول الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث برنامج عقود الفعالية للبيئة الذي تشرف عليه وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، ومما يشمله هذا البرنامج أن تلتزم المؤسسات الاقتصادية المنخرطة فيه طواعية بتطبيق واحترام القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد إدارة المؤسسات الاقتصادية بشكل طواعي التزاماتها البيئية، وفي المقابل يقدم الصندوق الدعم للمؤسسة من أجل صياغة أهدافها الإستراتيجية التي

---

[21] جريدة رسمية مؤرخة في 08جانفي 2006، العدد 01.

[22] القانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 يتعلق بالتقييس، جريدة رسمية، مؤرخة في 27 يونيو 2004، العدد41

[23] عبد الرحمان العايب وبقة شريف، التنمية المستدامة والمتطلبات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 7 و8 و9 أفريل 2008، ص18.

[24] عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2012 ، ص 88.

تساعدها في تحقيق الإنتاج الأنظف، ومن هذا المنطلق تعمل المؤسسة على وضع كافة البرامج التي تديرها وزارة البيئة وتهيئة العمران ومن بين هذه البرامج وضع أنظمة للإدارة البيئية وجميع البرامج الأخرى التي من شأنها الحد من التلوث البيئي.

2- برامج الدعم الفني الأجنبي لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

استعانت الجزائر بالعديد من برامج الدعم الفني الأجنبي لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال جملة من الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال، ومن جملة برامج الدعم الفني الأجنبي ما يلي:

* برنامج إيكوسيس (ECOSYS): يقوم هذا البرنامج بإجراء دراسات تهدف إلى التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند تطبيقها للسياسات البيئية، واقتراح الامتيازات والحوافز التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية من أجل التحكم في التلوث الصناعي .

* المشروع التقني الجزائري الألماني لمراقبة التلوث (GTZ): يعمل هذا البرنامج في مجال التنمية المستدامة، من بين إنجازاته تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية إيزو تطبيق 14001 والتدقيق البيئي، القيام بمشروع الإدارة المربحة والذي يهدف إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف وتخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى.

* برنامج دلتا: دلتا هو برنامج جاء لترجمة ما جاءت به قمة الأرض بريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، يعمل هذا البرنامج لتحسين الفعالية الاقتصادية للمؤسسات والتقليل من الآثار السلبية على البيئة، وبواسطة هذا البرنامج يمكن للمؤسسات الاقتصادية الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة البيئية، يتولى تمثيل هذا البرنامج في الجزائر جمعية ترقية الفعالية البيئية والجودة بالمؤسسات. استفادت بعض الشركات الاقتصادية العمومية من هذا البرنامج من بينها المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت، إذ استفادت هذه الأخيرة من وضع لوحات قيادة الأداء البيئي والتدريب على كيفية إجراء التشخيص البيئي الذاتي، وبواسطة هذه اللوحة يقوم برنامج دلتا بوضع اللبنات الأولى التي تهيأ المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية المطابق للمواصفة القياسية إيزو 14001، و من بين أهداف اللجوء إلى هذه الأداة هو التحكم في الأداء البيئي للمؤسسة والتعرف على الإجراءات التي يجب وضعها من أجل تحقيق الفعالية

البيئية، كما سمحت هذه اللوحة بقياس استهلاك الطاقة والمواد الأولية ودرجة تلويث الهواء والفضلات الصلبة والسائلة وسلامة العاملين[25].

3- واقع المؤسسات الجزائرية تجاه نظام الإدارة البيئة (شركة مناجم الفوسفات نموذج)

نعيش اليوم في عالم متفتح من كل الجوانب زاد الوعي فيه لدى الفرد الجزائري بضرورة العيش في نطاق بيئي نظيف، وعدالة اجتماعية، ورفاهية اقتصادية، ناهيك على أن الجزائر هي على أبواب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي تواجه مؤسساتها الاقتصادية تحديات كبيرة في منافسة المؤسسات الاقتصادية الأجنبية. وفيما يلي دراسة لمكانة الإدارة البيئية في شركة مناجم الفوسفات كعينة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

النموذج: شركة مناجم الفوسفات

*** التعريف بالشركة:**

بعد تأميم الدولة للمناجم بتاريخ 06 ماي 1966 أنشأت مؤسسة الأبحاث والاستغلالات المنجمية، والتي تحولت بعد هيكلتها إلى 6 مؤسسات اقتصادية من أهمها المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات والتي بدورها تفرعت في سنة 2005 إلى عدت مؤسسات[26] أهمها مؤسسة مناجم الفوسفات المؤسسة محل الدراسة والتي يقع مقرها الاجتماعي في مدينة تبسة، من مهامها الأساسية البحث والتطوير والاستغلال والمعالجة والتحويل والتسويق مادة الفوسفاط في السوق الداخلية والدولية تتكون من ثلاث وحدات رئيسية هي المركب المنجمي لجبل العنق، وحدة المنشآت المينائية بعنابة، مركز الدراسات التطبيقية والبحوث التطويرية.

إن نشاط الشركة يعتمد على التنقيب وما يتبعه من عمليات حفر وتفجير واستخراج وتحويل، ومن ثمة يتأثر المحيط البيئي سلبيا وبشكل مباشر بالمخلفات الناتجة عن نشاط المؤسسة كالغبار الذي يؤثر على الجو والزيوت المحروقة الناتجة عن التحويل إذ تأثر مباشرة بالتربة لهذه الأسباب وإدراكا من الشركة بأهمية المحافظة على البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة اعتمدت الشركة على تقنية الإنتاج الأنظف، حيث قامت بتجديد معظم وسائل الإنتاج بوسائل تكنولوجية حديثة صديقة للبيئة، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية إيزو14000 تزامنا مع تطبيق نظام إدارة الجودة إيزو9001، وهكذا

[25] العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 256.

[26] هي شركة مناجم الحديد، شركة البوزولان ومواد البناء، شركة السباكة بالونزة، شركة نقل المواد المنجمية، شركة العقارات والبناء بعنابة، والشركة محل الدراسة، أنظر راشي طارق، الاستخدام المتكامل للموصفات العالمية (الايزو) في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010-2011 ص200.

تحصلت الشركة على شهادة نظام إدارة الجودة إيزو9001إصدار2000 وذلك في ماي 2007، كما تحصلت الشركة على شهادة المطابقة لموصفات إيزو14000إصدار 2004 وذلك في ماي 2007[27]. تعتمد الشركة على سياسة بيئية رشيدة في مزاولة نشاطها وذلك من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لوضع نظام تسيير بيئي، تعمل المؤسسة بواسطة القياس والمتابعة والمراقبة، والإعلام والاتصال من أجل بناء ثقافة بيئية هدفها الأساسي التقليص من إنتاج النفايات، تعمل المؤسسة محل الدراسة أيضا بتطبيق القوانين والأنظمة البيئية السارية المفعول من أجل الوقاية من الأخطار البيئية.

يندرج ضمن إستراتيجية المؤسسة تدعيم وتشجيع البحث العلمي من أجل إيجاد الحلول المناسبة على المدى المتوسط والبعيد للمشاكل البيئية، وتلتزم المؤسسة بإجراء دراسة الأثر البيئي المحتمل لمشاريعها كمرحلة أولية وإجبارية قبل إنجازها. تضمن المؤسسة دورات تكوينية لمستخدمي وسائل المحافظة على البيئة، وفي هذا المجال جاء في رسالة السياسة البيئية "إن شركة الفوسفات واعية بأن نشاطها ينتج لا محالة أثار على البيئة ولكن هذه الآثار معلومة ويمكن التحكم فيها، ولهذا تعمل الشركة جاهدة عبر التسيير الصارم للأخطار البيئية، لبلوغ أفضل أداء بيئي والمحافظة عليه وبالتالي فشعار سياستنا البيئية هو من الطبيعة نستخرج مواردنا ولها علينا حق الاحترام والمحافظة"، ومن أجل الحفاظ دائما على البيئة جاء في رسالة التنمية المستدامة للشركة مايلي:" نحن شركة الفوسفات مؤسسة مواطنة تؤمن بأن التنمية المستدامة تتحقق عبر البحث المتواصل عن التوازن بين الحاجة الطبيعية للإنتاج و التواجد وواجب المحافظة على البيئة".[28]

الخاتمة

يعد نظام الإدارة البيئية من الجهود المبذولة من أجل إيجاد حلول لمشكل التلوث الذي لا يعترف بالحدود الجغرافية للدول، ومنه كان تطبيق الإدارة البيئية في السياسة الاقتصادية للمؤسسة من المكاسب المهمة لهذا النظام في حماية البيئة. ولأن المؤسسات الاقتصادية هدفها الأول هو تحقيق أرباح تجارية لها فإن تطبيق نظام الإدارة البيئة يحقق مزايا الاقتصادية إلى جانب التحسين البيئي.

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية إلى دمج البعد البيئي في عملية صنع القرار التسيير للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، إلا أنه ورغم الجهود المبذولة في ذلك فإن النتائج المتوصل إليها تبقى بعيدة عن الأهداف المرتقبة، وذلك لعزوف الكثير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تبني نظام

[27] راشي طارق، المرجع السابق، ص 212.

[28] هذه الالتزامات منصوص عليها في القانون الداخلي للمؤسسة، أنظر راشي طارق، المرجع السابق، ص213.

الإدارة البيئية والذي يبقى التزام طوعي للمؤسسة وعليه فمن أجل حماية البيئة و تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة فلا بد من:

* دمج نظام الإدارة البيئية في إستراتيجية عمل المؤسسة مع وضع إلزامية تحقيق أهداف بيئية كالحصول على المواصفة العالمية إيزو 1400.

* تفعيل دور الهيئة الجزائرية للتقييس لمرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على إحدى موصفات الإدارة البيئية.

* تدعيم النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الحاصلة على إحدى مواصفات الإدارة البيئية.